الأمم المتحدة

الجمعية العامة

اللجنة الثالثة
الجلسة ١٩
المعقودة يوم الإثنين
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

# محضر موجز للجلسة التاسعة عشر

الرئيس: السيد تشيرنغ (بوتان)

في وقت لاحق السيدة تافاريس دي ألفاريس (الجمهورية الدومينيكية)
(نائبة الرئيس)

## المحتويات

تأبين إسحاق رابين، رئيس وزراء اسرائيل

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند (١٠٨) من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

../..

هذه المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.3/50/SR.19
5 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

تأبين إسحاق رابين، رئيس وزراء اسرائيل

١ - بناء على دعوة من الرئيس، لزم أعضاء اللجنة الصمت لمدة دقيقة واحدة.

٢ - الرئيس: أعرب، نيابة عن اللجنة، عن تعازيه القلبية لحكومة اسرائيل وشعبها فيما يتعلق بالوفاة المفجعة لإسحاق رابين.

٣ - السيد أوسيو (بوليفيا): أبـّن إسحاق رابين نيابة عن مجموعة دول امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤ - السيدة إينغلبرخت (جنوب افريقيا): تكلمت نيابة عن مجموعة الدول الافريقية، فأعربت عن عميق تعازيها لحكومة اسرائيل وشعبها فيما يتعلق بالوفاة المفجعة لإسحاق رابين.

٥ - السيدة ليمجوكو (الفلبين): تكلمت نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأبـّنت إسحاق رابين، وأعربت عن صادق تعازي حكومتها لحكومة إسرائيل وشعبها.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (A/50/3 و A/50/12 و A/50/275-S/1995/555 و A/50/413 و 414 و 555).

٦ - السيد جيسن-بيترسن (مدير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نيويورك) قال، في معرض تقديم البند، إن الأمانة العامة أبلغته أن استنتاجات اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضة ستصدر في وقت لاحق في شكل إضافة تابعة لتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/50/12). وذكر أن العام الماضي كان عاما صعبا آخر بالنسبة إلى المفوضية وإلى اللاجئين والعائدين والمشردين في العالم البالغ عددهم ٢٧ مليون. وبيـّن أن استنتاجات اللجنة التنفيذية تركزت على عدد من المسائل الهامة المتعلقة بالحماية الدولية للاجئين والتماس حلول للمشاكل التي تؤثر عليهم وعلى قضايا معاصرة من قبيل قضايا انعدام الجنسية، واللاجئات، واللاجئين والبيئة، واللاجئين الإقليميين.

٧ - ومضى قائلا إن البحث عن حلول إنما هو جزء لا يتجزأ من ولاية المفوضية فيما يتعلق بالحماية الدولية. ولا يوجد مكان تتعرض فيه هذه الصلة الجوهرية لامتحان أقسى من الامتحان الذي تتعرض له في يوغوسلافيا السابقة في الوقت الذي تضطلع فيه المفوضية بعملية دقيقة صعبة هي عملية إعادة اللاجئين في ظروف تتسم بالطوعية والأمان. ويجب وضع مبادئ توجيهية لكفالة توفير الحماية لكل من يحتاج إليها. وقد أكدت اللجنة التنفيذية من جديد على الأهمية الحيوية للمساعدة في مجال التنمية والتأهيل لدى التصدي للأسباب المؤدية إلى نشوء حالات اللاجئين والتصدي أيضا لمنع نشوء تلك الحالات ولإيجاد الحلول لها، بما في ذلك الإعادة الطوعية إلى الوطن.

٨ - وأردف قائلا إن تقرير الأمين العام بشأن المساعدة المقدمة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في افريقيا (A/50/413) يوفر معلومات شاملة عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وأشار إلى أن ما يقرب من ٥٠

في المائة من اللاجئين في العالم موجودون اليوم في افريقيا، حيث تشمل برامج المساعدة التي تضطلع بها المفوضية قرابة ٨٠ مليون لاجئ وحوالي ٥ مليون من المشردين داخليا. ويساور المفوضية القلق بشأن السياسات والممارسات التقييدية التي تطبقها حكومات بعض البلدان في افريقيا، مثل إغلاق الحدود أمام ملتمسي اللجوء، وحالات الإعادة القسرية والطرد الواسعة النطاق فضلا عن استمرار التشريد القسري. ومع ذلك، لا تزال افريقيا أيضا تمثل القارة التي تطبق فيها معظم الحلول الراهنة من خلال العودة الطوعية الواسعة النطاق كما هي عليه الحال في اريتريا، وتشاد، ومالي، وأنغولا. ويوفر تقرير الأمين العام عن الدراسة والاستعراض الشاملين لمشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين وحركات الهجرة المتصلة بها (A/50/414) استعراضا موجزا للأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر إقليمي في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦ للتصدي لهذه المشاكل في بلدان كمنولث الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة.

٩ - وقال في ختام كلمته إن تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة للاجئين القصر غير المصحوبين (A/50/555) يتناول قضايا وأنشطة تتعلق بالقصر غير المصحوبين والجهود التي تُبذل لاعادتهم إلى أوطانهم وتأهيلهم، علما بأن المفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) هما وكالتا الأمم المتحدة اللتان تقومان بتلك الأنشطة.

١٠ - رئيس الأساقفة مارتينو (مراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تزال تتصدر كل الأنشطة المضطلع بها لصالح اللاجئين والمشردين. وأضاف برغم أن هناك ما يدعو إلى اغتباطه إذ يلاحظ أن المستوى العام للمساهمات المالية المقدمة إلى المفوضية عن عام ١٩٩٥ كان رائعا، فإن الطلبات الراهنة على خدماتها تتجاوز تلك المساهمات بكثير.

١١ - ومضى قائلا إن وفده يساوره قلق بالغ إزاء تزايد تكرر وخطورة الهجمات على الحق في حرية الضمير والدين في وثائق المفوضية. وأشار إلى أن بعض الأحكام لا تأخذ في الاعتبار تباين الآراء في ماهية الرعاية الصحية الصحيحة في مجالي النشاط الجنسي والإنجاب وبذلك فإنها ترفض صراحة معتقدات الأفراد كي تجبرهم على تلقي المشورة فيما يتعلق بالإجهاض. وسيكون هناك ما يدعو إلى أشد الأسف لو أن المفوضية منعت الأفراد والجماعات المعنية بتقديم المساعدة الإنسانية من توفير الرعاية الصحية العامة وغيرها من الضروريات إلى جماعات اللاجئين والمشردين لمجرد أنهم يعارضون لأسباب أخلاقية أو صحية توفير وسائل منع الحمل وخدمات الإجهاض. وأعرب عن أمله في أن تنظر المفوضية في المستقبل في احتياجات اللاجئين ورفاهيتهم العامة على نحو صريح وأن تأخذ تلك الاحتياجات الأسبقية على أي انشغال ايديولوجي بمفهوم لـ "الرعاية الصحية الإنجابية" محدود النطاق.

١٢ - واسترسل قائلا إنه في الوقت الذي يناشد فيه جميع البلدان أن تنفذ التزاماتها الدولية المتعلقة باللاجئين، فإنه يدعو أيضا الى أن يتخذ المجتمع الدولي مبادرات في سبيل التصدي لشواغل المجتمعات المضيفة من أجل تعزيز قدرتها على مواجهة تنقلات الجماعات السكانية واستعدادها لتلك المواجهة. ذلك أن موارد بعض البلدان، ومن بينها مثلا البلدان الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى من افريقيا، قد استنزفت استنزافا شديدا بسبب تدفق اللاجئين على نحو مفاجئ وواسع النطاق. وينبغي فعل المزيد

والمزيد لحماية اللاجئين من النساء والأطفال، الذين كثيرا ما يكونون ضحايا للتعسف في المعاملة والإهمال. ويجب إعطاء النساء في مخيمات اللاجئين دورا أكبر في إدارة اللوازم وتوزيع الأغذية وذلك لأنهن عامة أكثر قدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهن. كذلك ينبغي الحرص الشديد على الحفاظ على الأسر وتعزيزها داخل المخيمات.

١٣ - واستطرد قائلا إن تمكين اللاجئين من العودة في ظل العدل والكرامة هو أفضل حل نهائي في هذا المجال. ولا غنى لإعادة توطين اللاجئين بصورة سلمية عن بذل جهود جدية لتشجيع المصالحة الحقة في البلدان الأصلية، وإقامة نظم قضائية تكفل المحاكمة على الجرائم المرتكبة ضد السكان، وتدريب الشرطة، وتنشيط الاقتصاد. وفي هذا الصدد، أشار الى خطة العمل التي اعتمدت في شباط/فبراير ١٩٩٥ في المؤتمر الاقليمي المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى فأعرب عن أمله في أن تنفذ دون تأخير وأن تؤدي الى توليد زخم للعودة الطوعية الى الوطن في هذا الجزء من افريقيا. وفي ختام كلمته، شدد على أن الملايين من المشردين داخليا لا يزالون تحت رحمة نظم قمعية، وحث المجتمع الدولي على إيجاد توازن بين سيادة الدول فيما يتعلق بشؤونها الداخلية وبين الحقوق غير القابلة للتصرف لأولئك الناس الذين لا يمكن توفير الحماية لهم في إطار الصكوك الدولية ذات الصلة.

١٤ - تولت نائبة الرئيس السيدة تافاريس دي ألفاريس (الجمهورية الدومينيكية) مهام الرئاسة.

١٥ - السيد مارو ياما (اليابان): أعرب عن تعازي حكومته لحكومة اسرائيل وشعبها بخصوص وفاة رئيس الوزراء السيد رابين.

١٦ - وأردف قائلا إن المجتمع الدولي واجه في السنوات القليلة الماضية تحديا لم يسبق له مثيل حين أخذ عدد اللاجئين والمشردين داخليا في الارتفاع الشديد ليصل في مجموعه الى قرابة ٢٧,٤ مليون شخص يقعون في دائرة إهتمام المفوضية. وقد أحرز شيء من النجاح في الأشهر الأخيرة بعودة قرابة ١,٧ مليون لاجئ إلى بلدانهم الأصلية، ولا سيما منها موزامبيق وأفغانستان وميانمار. وقد تحسنت أيضا احتمالات التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين والمشردين في يوغوسلافيا السابقة نتيجة لتعاون الدول المجاورة والجهود الحازمة للمنظمات الإنسانية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. غير أن أعظم الثناء على هذه النجاحات يجب أن يوجه إلى المفوضة السامية وإلى موظفيها الذين أظهروا تفانيا والتزاما خارقين للعادة في الاضطلاع بمهمتهم.

١٧ - واستطرد قائلا إنه لا تزال هناك تحديات هائلة ينبغي مواجهتها. وأحدها هو كيف تكفل استمرارية الإغاثة بدءا من الإغاثة في حالات الطوارئ وانتهاء بالتأهيل والتنمية. وأعرب عن تقدير حكومته للمبادرة التي اتخذتها المفوضية في مجال تنفيذ المشروعات الصغيرة السريعة الأثر القائمة على المجتمعات المحلية لبدء المرحلة الأولية من التأهيل، ولكن هناك حاجة إلى آلية تكفل النقل السلس للمسؤولية عن المساعدة على التأهيل حين تغادر المفوضة الساحة. وثمة أهمية أساسية لإقامة علاقة تعاون وثيق فيما بين المفوضية والمنظمات الإنمائية الدولية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، لكي تتمكن من بدء

عملياتها بمجرد انتهاء الصراع. ومن جانبها، تعتزم حكومة اليابان أن تعمل على تحقيق الاستمرارية السلسلة من خلال تقديم المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف بموازاة المساعدة الإنسانية.

١٨ - وفيما يتعلق بأمن الموظفين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، أعرب عن رغبة وفده في أن يعبر عن تعازيه لأسر موظفي المنظمات الإنسانية الذين لقوا حتفهم خلال قيامهم بواجباتهم. وأهاب بكل الدول الأعضاء أن تصدق على الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها أو تنضم إليها. بيد أنه أشار إلى أن هذه الاتفاقية لا تشمل بصورة تلقائية الموظفين العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وقد أخذت تكثر في الشهور القليلة الماضية الحالات التي يجد اللاجئون والمشردون أنفسهم فيها وسط الصراع والعنف جنبا الى جنب مع الموظفين الذين يقدمون المساعدة اليهم، وعلى هذا فإن وفده يود أن يقترح على مجلس الأمن أو الجمعية العامة جعل إصدار إعلان "حالة التعرض لمخاطر استثنائية" أكثر تلقائية لكي يشمل أولئك العاملين.

١٩ - وشدد مرة أخرى على ضرورة تقديم المساعدة الدولية ليس الى البلدان الأصلية وحدها، بل تقديمها أيضا الى البلدان المجاورة والى البلدان المستضيفة للاجئين. وأشار الى أن تقرير المفوض السامي يبين أن من أصعب المشاكل التي تواجهها المفوضية في السنوات الأخيرة هي تناقص توفر فرص اللجوء حتى بصورة مؤقتة. كما أن تكاليف استضافة عدد كبير من اللاجئين غير قابلة للقياس في كثير من الأحيان. ولهذا فإن من مسؤولية المجتمع الدولي إيلاء المزيد من الاهتمام لشواغل البلدان المستضيفة المتأثرة. واليابان، من جانبها، قد استجابت للأحداث التي وقعت في منطقة البحيرات الكبرى بتقديم المساعدة الى البلدان المجاورة التي تأثرت بتلك الأحداث وستواصل تطبيق هذه السياسة.

٢٠ - السيدة ويلسون (نيوزيلندا): أعربت عن تعازي حكومتها لحكومة اسرائيل وشعبها على وفاة رئيس الوزراء السيد رابين.

٢١ - وقالت إن حدوث طوارئ إنسانية كبرى في السنوات الأخيرة، مثل حالات النزوح الجماعي للاجئين والمشردين وحالات الصراع المستمرة قد زادت مرة بعد أخرى من الطلبات على خدمات المفوضية والمانحين والبلدان المستضيفة. وفي حين أن المجتمع الدولي والمفوضية اضطرا في كثير من الأحيان الى الاستجابة الى الأزمات عند نشأتها، فقد اعتمدت الأخيرة أيضا استراتيجية التشجيع على إيجاد حلول دائمة والسعي الى منع المشاكل قبل ظهورها.

٢٢ - واسترسلت قائلة إن المفوضية اضطلعت بجهود إبداعية فيما يخص بعض العناصر الأساسية من عناصر عملياتها المتعلقة باللاجئين، من أمثلتها المبادئ التوجيهية الجديدة بشأن منع العنف الجنسي ضد اللاجئين والرد عليه، وذلك في إطار تركيزها على حماية اللاجئات ومساعدتهن.

٢٣ - وأردفت قائلة إن حكومتها قد أحاطت علما بالمبادئ التوجيهية الجديدة التي أعدت لكفالة دمج المبادئ البيئية في العمليات المتعلقة باللاجئين من البداية، وهي تعتقد أنها ستلقى ترحيبا من البلدان

المستضيفة لجماعات كبيرة من اللاجئين، ولا سيما في المناطق الهشة ايكولوجيا. وقالت إنه ينبغي الاعتراف بالعبء الهائل الملقى على عاتق هذه الدول وإن حكومتها تود، على وجه الخصوص، أن تعترف بالمساهمة التي تقدمها العديد من البلدان النامية في أفريقيا.

٢٤ - وتطرقت الى منطقة البحيرات الكبرى، فقالت إن حكومتها تحث البلدان المعنية على أن تتعاون مع المحكمة الدولية الجديدة لرواندا. والاقتصاص من مرتكبي جرائم إبادة الأجناس أمر حاسم إذا أريد للمنطقة أن تتعافى من مشاكلها.

٢٥ - وفي الحالات التي يعاني فيها شعب بلد مستضيف أو حكومته "إنهاك اللجوء" الناجم عن المتطلبات الهائلة للمشاكل المترتبة على وجود لاجئين على نطاق واسع، ينبغي للمجتمع الدولي أن يشارك في تحمل عبء مساعدة اللاجئين والعمليات الإنسانية. وأكدت أن احترام المبادئ الأساسية لنظام الحماية الواردة في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ فضلا عن المبادئ التوجيهية للمفوضية لا يزال أمرا أساسيا بالنسبة الى تأمين حقوق اللاجئين والمشردين وكفالة معاملتهم معاملة إنسانية.

٢٦ - ومضت قائلة إن احترام المعايير الدولية للحماية والقانون الدولي لا يزال أمرا له أهميته الحيوية بالنسبة الى جماعات المشردين المنتمين الى يوغوسلافيا السابقة. وأضافت أن حكومتها تشاطر بقية المجتمع الدولي استهجانه للمعاملة القاسية التي تعرضت لها الجماعات الضعيفة في تلك المنطقة، ولا يزال يساورها القلق بشأن مصير المفقودين داخل اقليم يوغوسلافيا السابقة وما يوجد من دلائل تشير الى أن من المحتمل أنه وقعت إعدامات جماعية فيه. والآن وقد أخذ يبدو أن التوصل الى تسوية سلمية أمر محتمل، فإن حكومتها تؤيد الرأي القائل بضرورة أن تواصل المفوضية القيام بدور المنسق للمساعدة الإنسانية، وهي تتفق مع المفوضية في أن التخطيط الدقيق أمر ضروري لكفالة تطبيق برنامج مرحلي منسق لإعادة اللاجئين والمشردين بأمان وبكرامة.

٢٧ - وأردفت قائلة إنه لا يزال هناك خطر من أن تنوء المفوضية بعبء التزاماتها. وبينت أنه يمكن للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي أنشأتها الجمعية العامة بقرارها ١٨٢/٤٦ ولإدارة الشؤون الإنسانية أن يقوما بدور أساسي في تنسيق الأنشطة الإنسانية، وعليهما أن يفعلا ذلك إذا أريد ألا تتجاوز المفوضية حدود طاقتها. واختتمت كلامها بقولها إن حكومة نيوزيلندا تؤكد من جديد التزامها بولاية المفوضية في مجال توفير الحماية والمساعدة الإنسانية.

٢٨ - السيد تيسيما (إثيوبيا): أعرب عن تعازي حكومته لحكومة اسرائيل وشعبها على وفاة رئيس الوزراء السيد رابين.

٢٩ - وقال إن هناك جانبا جديدا لمشكلة اللاجئين هو عودة العنف وصعوبة كفالة حماية اللاجئين. وهناك شاغل هام آخر هو تناقص الدعم للمفهوم العام للجوء وفقا لما هو منصوص عليه في اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧.

٣٠ - وفي هذا الصدد، فإن ما وقع مؤخرا من حالات الإعادة القسرية للاجئين يرجع أساسا الى الاحباط الناجم عن عدم إحراز تقدم في العملية التي تكمن وراء ذلك الإجراء. ورغم أنه يمكن تفهم أسباب ذلك الإحباط، فإنه ينبغي أيضا احترام الاتفاقات الدولية، وعلى المجتمع الدولي أن يوازن بين الاستعداد لتقديم المساعدة للاجئين وبين الضغوط الناجمة عن التدفق الجماعي المفاجئ الى الدول التي توفر الملجأ. وهذه الدول الأخيرة هي من بين أقل البلدان نموا، وهي بلدان تؤدي إلى حالة طوارئ على هذا النطاق الضخم الى الضغط على بيئتها وهياكلها الأساسية ومواردها.

٣١ - وأشار الى أن الجهود التي بذلتها بلدان المنطقة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمفوضية تشمل عقد مؤتمر اقليمي في شباط/فبراير ١٩٩٥ بشأن مساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا تصدي لمشكلة وجود عدد كبير من المشردين في المنطقة وذلك من المنظور الإنساني وفي السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على السواء. وقد وضع المؤتمر خطة عمل تم التركيز فيها على العودة الطوعية الى الوطن باعتبارها أفضل حل دائم كما تم التشديد فيها على دور البلدان الأصلية، والبلدان التي توفر الملجأ، وجماعة المانحين الدوليين. وحاول المؤتمر تحديد الأسباب الجذرية لأزمة اللاجئين في المنطقة؛ وينبغي التأكيد على أن متابعة خطة العمل أمر حيوي بالنسبة الى التخفيف من حدة معاناة اللاجئين. وينبغي للمجتمع الدولي، أكثر من أي وقت مضى، أن يوسع نطاق مساعدته بالاشتراك مع البلدان الأصلية والبلدان التي توفر الملجأ. وفي المقام الأول، هناك حاجة ملحة للربط على النحو السليم فيما بين الإغاثة والتأهيل والإنعاش والتنمية.

٣٢ - وأردف قائلا إن كل الجهود التي تبذل ينبغي أن تتصدى للأسباب الجذرية، من حيث أنه لم يحرز غير القليل من التقدم في هذا الشأن. ومن المهم أيضا أن التصدي لمشكلة الجماعات الضعيفة، وبخاصة النساء والأطفال الذين يشكلون حاليا ٨٠ في المائة من مجموع اللاجئين؛ كما ينبغي أن تشكل حمايتهم جزءا لا يتجزأ من أية استراتيجية.

٣٣ - وتطرق الى القرن الأفريقي، فقال إن محنة اللاجئين الصوماليين فيه لا تزال تمر بمرحلة حرجة. وعلى المجتمع الدولي ألا يسحب المساعدة بسبب الحالة السائدة في الصومال. ويلاحظ بالمثل في غرب أفريقيا أن ليبريا لا تزال تحتاج الى دعم في مجال تأهيل العدد الكبير من اللاجئين الآخذين في العودة الى مواطنهم الأصلية بعد إقرار السلم.

٣٤ - وأردف قائلا إن اثيوبيا تستضيف حاليا قرابة نصف مليون لاجئ ٨٣ في المائة منهم صوماليون، ولا تزال أعدادهم آخذة في الازدياد. ومن جهة أخرى، تم ما بين ١٩٩١ و ١٩٩٥ عودة ما يقرب من مليون لاجئ اثيوبي الى وطنهم من البلدان المجاورة بصورة طوعية. بيد أنهم يواجهون الافتقار الى الخدمات الصحية ومياه الشرب والطرق في أعقاب الحرب الأهلية التي دامت مدة طويلة والجهود التي تبذلها المفوضية وحكومة اثيوبيا غير كافية في العادة، وبخاصة فيما يتعلق بجعل اللاجئين يعتمدون على أنفسهم. وحكومته تهيب بوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تنسق بين أنشطتها وأنشطة المفوضية فيما يتعلق باللاجئين.

٣٥ - وأضاف قائلا إنه يمكن منع نشوء مشكلة اللاجئين إذا ما فهمت جذورها فهما جيدا واتخذت تدابير للتصدي لجوانبها الاقتصادية والاجتماعية بوصفها جزءا من عملية للتنمية الاقتصادية والمصالحة الاجتماعية

أوسع نطاقا منها. وفي داخل الأمم المتحدة، ينبغي توفير دعم كاف للجهود التي تبذلها المفوضة واستكمال أنشطتها بتعزيز التنسيق بينها وبين أنشطة وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ولا يمكن تحقيق مساعدة اللاجئين وإعادتهم الى أوطانهم ومتابعة الإنعاش والتعمير على الصعيد الوطني إلا بتنسيق ما يبذل من جهود.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/C.3/50/L.15)

٣٦ - السيد بوساكا (ايطاليا): قال مقدما مشروع القرار A/C.3/50/L.15 نيابة عن أصحابه الأصليين وعن المانيا، وانتيغوا وبربودا، والرأس الأخضر، وكندا، واليونان، إن الاتجاهات الحديثة في مجال الجريمة عبر الوطنية وفي وسائل الارتقاء بقدرة الوكالات الوطنية المسؤولة عن إنفاذ القوانين وقدرة النظم القانونية الوطنية على مكافحتها، قد أدت الى ظهور عدد من أنشطة الأمم المتحدة على مدى فترة قصيرة من الزمن وذلك الى جانب النشاط العادي للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٣٧ - واسترسل قائلا إن الغرض الأساسي من مشروع القرار هو تأييد اقتراحات الأمين العام الداعية الى تحقيق تعزيز متواضع للهيكل التنفيذي للأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. ورأى أن تلك الاقتراحات واقعية وتأخذ في الحسبان الأزمة المالية الصعبة التي تعانيها المنظمة. وبين أن هناك أيضا عدة نقاط في مشروع القرار جرى تعديلها وفقا لاقتراحات قدمتها بعض الوفود المهتمة بالأمر.

٣٨ - وأردف قائلا إن القرارات التي ستتخذها الجمعية العامة في دورتها الحالية سيكون لها أثرها الملحوظ في نطاق برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة في السنوات القادمة. ويأمل مقدمو مشروع القرار، وهم يضعون هذا الاعتبار نصب أعينهم، في أن يتسنى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء على غرار السنوات السابقة.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال، المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/C.3/50/L.14)

٣٩ - السيدة راميريز (المكسيك): تولت تقديم مشروع القرار A/C.3/50/L.4 نيابة عن أصحابه الأصليين وعن باكستان، وبيرو، وتونس، والرأس الأخضر، وموريتانيا، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، واليونان. وقالت إن مشروع القرار، على غرار مشاريع القرارات السابقة بشأن مراقبة المخدرات، يعبر عن روح التعاون، وهو ثمرة مفاوضات مكثفة. وأعربت عن أملها في اعتماد القرار بتوافق الآراء.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥